

# لَوْ أَخَذَ الْقَوْسَ غَيْرَ بَارِيهَا

للدكتور إبراهيم السامرائي

( كلية الآداب ، جامعة بغداد )

رعاك الله — اخي الكريم — وسددُ خطاك، واقال من عثرتك ؛ لقد ضبطتُ الكُلم في مبحثي المنشور في « العدد المزدوج الخامس والسادس » ، تكلمة لعمل المطبعة التي ينقصها الشكل ، ثم مررت بقولي : « يتوفر فيه » في آخر الموضوع ، فرأيت ان تصحح ما بدا لك انه خطأ ، فرسمت ألفاً بعد الواو ، فصارت « يتوافر فيه » .

شكر الله لك سعيك، إنك حفزتني الى الكتابة في موضوع التصحيح اللغوي لما هو خطأ وتجاوز ، ولما حُيِّل لطائفة من اهل العلم انه خطأ .

أقول : إن الذين ذهبوا الى ان من الفصيح ان نقول : توافر الشيء ، ولا نقول : توفر الشيء ، لم يكونوا على علم كاف بكتب العربية ، وأقرب هذه المعجمات . ليس غريباً ان أقول : إننا نحن معاصر العرب ، ولا سيّما اهل العلم منهم ، لا نرى فينا حاجة الى الرجوع الى المعجم القديم . فماذا من امر « تَوَفَّرَ » و « تَوَافَرَ » في المعجم ؟ جـاء في « التهذيب » للازهري :

والمستعمل في التعدي : وَفَّرناه توفيراً .

وجاء في « اللسان » :

وَوَفَّرَ عليه حقه توفيراً ، واستوفره ، اي استوفاه . وتَوَفَّرَ عليه اي رمى حُرْماته ، ويقال : هم متوافرون اي هم كثير ، وَوَفَّرَ الشيءَ وَفَّرًا ،

وَوَقَّرَهُ : كَثَّرَهُ . فليس من « تَوَافَرُ » إِلَّا قَوْلُهُمْ : « هم متوافرون » أي هم كثير . وقولهم « تَوَقَّرَ عَلَيْهِ » شيء آخر ليس من قبيل استعمالنا في اللغة المعاصرة ، لأنه يفيد رعي الحُرُمَات .

وليس لنا إِلَّا أن نقول إن استعمالنا الحديث « تَوَقَّرَ الشَّيْءَ » (مَنَاتٌ) من وَقَّرْتَهُ فَمَوَقَّرَهُ . كما نقول عَلَّمْتَهُ فَتَعَلَّمَ . إن المعجم لا يعرض لما هو واقع وجارٍ على سنن العربية .

لقد خلت مادة « حزب » من بناء « تَحَزَّبُ » . كما خلت مادة « خرب » من بناء « تَخْرَبُ » . فهل يجوز لنا أن نقول : إن الفعلين « تَحَزَّبَ » و « تَخْرَبَ » غير صحيحين فصيحين . وإن استعمالهما من الخطأ ؟ فإذا كان « تحزيب » كما في حديث أوس بن حذيفة قال : سألت أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كيف تُحَزَّبُونَ القرآن ؟

أقول إذا كان هذا . فلم لا يكون « تحزب » ؟ وإذا اشتملت العربية على الفعل « خرب » والمصدر التخريب ، فلم لا يكون « تخرب » ؟ ألم يُقَلَّ اللغويون بالمطاوعة ، نحو قَدَّمْتَهُ فَتَقَدَّمَ ؟ ثم ألم يستعمل الفصحاء طوال قرون الفعلين : تَحَزَّبَ وَتَخْرَبَ في نثرهم وشعرهم ؟ وعلى هذا كان استعمال « تَوَقَّرَ » هو الفصيح المليح ، ولم يرد « تَوَافَرُ » إِلَّا في قولهم : « هم متوافرون » أي هم كثير ، وهذا لا يعني ما نريد من « تَوَقَّرَ » الشيء إذا كان وافرًا .

ولا حجة لأصحاب التخطئة من المتصدين إلى تصحيح الالفاظ والأبنية ووجوه القول ، في أن المعجم القديم خلا من هذه اللفظة أو تلك ، ذلك أن المعجم القديم مُعَوِّزٌ يفتقر إلى شيء كثير من الاستقراء . ثم إن المعجم قد يذكر الكلمة ويفوته ذكر الجمع ؛ فهل يعني هذا أن الجمع غير وارد في اللغة ، وليس من حق المعربين إلا يأتوا بجمعها حملاً على نظائرها ؟ إن « الخمر » معروف ، وهو مادة طويلة في المعجم القديم ،

ولكنها خلت من « الخُمور » وهو الجمع ؛ فهل يقال : إن « الخُمور » خطأ لان المعجم اخلّ بها ؟ و « الخُمُر » بالتحريك ما وراك من الشجر ، وليس من جمع له في المعجم ، فهلاً اذنا لانفسنا ان نجعله على « افعال » مثل قلم واقلام ؟ واذا اشتمل المعجم على « تمر وتمور » فلم لا نقول إن المعجم اخلّ بـ « الخُمور » جمعا لـ « خُمُر » ، واخلّ بـ « البقول » جمعا لـ « بُقُل » ، وغير هذا كثير لا يحصره العد . واذا خلا المعجم من « التطور » في مادة « طور » فهل ترى ان جمهرة المعربين منذ ما يقرب من مئة سنة مخطئون في صوغ هذا المصدر ؟ ثم إنك تجد الفعل في المعجم ولا تجد مطاوعه ، وهو جار في الاستعمال الفصيح منذ قرون عدة . الا ترى ان المعجم قد اخلّ بـ « انحبس » و « انحجز » و « انجر » ، وكله فصيح جار في اساليب المتقدمين ؟ ولعل مما آخذه على اصحابنا المتصددين للتخطئة في عصرنا هذا انهم لا ينظرون في اساليب المعربين في المظان الادبية واللغوية والتاريخية غير ما ندعوه « معجمات » . ومن امثلة هذا الكثير مما ندعوه خطأ ، لانه لم يرد في المعجم القديم ، ما قالوا في الفعل « ساهم » بمعنى « شارك » كان يقال : « ساهم محمد في إنجاز المشروع الثقافي الكبير » بمعنى انه شارك مع غيره من العاملين .

جاء الفعل « ساهم » في لغة التنزيل العزيز في قوله تعالى :  
« فساهم فكان من المدحضين » . اي قارع اهل السفينة فترع ، في الكلام على النبي يونس — عليه السلام فقال تعالى : « إذ أَبَقَ فِي الْفُلِّكَ المشحون ، فساهم فكان من المدحضين ، فالتقمه الحوت وهو مليم . ( ١ ) »  
وفي الحديث الشريف : ان رجلين احتكما الى النبي — صلى الله عليه وسلم — في مواريث قد درّست ، فقال لهما : اذهبا فتوخيا ، ثم استهما ، ثم لياخذ كل واحد منكم ما تُخرجه القسمة بالقرعة .

١ — سورة الصافات ، الآيات ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ .

ان هذا ليشير الى أن الفعل « ساهم » او « استهم » متصل بالمقارعة التي تقوم على المساهمة، أي المقارعة بـ « السهام » ؛ فأما دلالة المشاركة العامة كما هي الحال في اللغة المعاصرة فقد اخلّ بها المعجم القديم والنصوص القديمة . غير أن اللغة حين اتسعت فيها مجالات القول، وتأثرت بما فرّضت عليها الحضارات، استجابت للتوسّع الكبير، فانتسعت، فكان من ذلك أن يكتب الشريف الرضي الى أبي اسحق الصابي رسالة يعزّيه بفقد ولده فيقول له : وأنا المساهم لك في تحمّل النائبة .

لقد اخلّ المعجم القديم بالفعل « شاكس » وهو معروف مشهور، في حين ورد فيه « تشاكس »، كما في لغة التنزيل العزيز : « ضرب الله مثلا رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلماً لرجل هل يستويان مثلاً » . اقول: اذا ورد الفعل « تشاكس » فمن الصحيح ان يكون الفعل « شاكس »، لان « التشاكس » ان « يشاكس » الرجل آخر . فهل من الحق ان نقول إن الفعل « شاكس » والمصدر المشاكسة، او الشكاس، من الخطأ لان المعجم القديم قد اخلّ بها ؟

واذا عرفنا ان قياس المصدر في « فاعل » هو « الفاعل والمفاعلة » وجدنا المعجم قد يكتفي بأحدهما، والغالب ما جاء على « مفاعلة »، ويهمل « الفاعل » ؟ كما في « المواظبة » ولم يشر المعجم الى « الوظاب » . ومثل هذا « المباراة » مصدر الفعل « بارى »، يشير اليه المعجم القديم ولا يشير الى نظيره « البراء » . ونجد « المضاهاة » ولا نجد « الضهاء » ونجد « المساماة » ولا نجد « النسماء » .

وقد حلا لأبي عثمان الجاحظ ان يستعمل الابنية القياسية وان لم تكن مما ألفها الاستعمال وأشار اليها كتب اللغة ، فقد استعمل « الخطار » ولم يقل « المخاطرة »، وهي اشيع في القياس ؛ واستعمل « البراء » ولم

يستعمل « المبراة » (٢) ، ولأبي عثمان نظر فريد في دلالة الالفاظ ؟ لقد فرضت علينا الحياة المعاصرة الفاظا تعد بالمئين بل الآلاف لا مكان لها في المعجم ، فهل جاز لنا ان نعدّها من الخطأ أو المولد أو ما شئت ؟ افليس من الحكمة ان يكون لنا معجم جديد يشتمل على المباحثة والمكاملة والمشادة ونحو هذا ؟ اما ان تقول — حفظك الله — ان هذا خطأ وتجاوز فما اراك رعيتَ للغة حقّها وحُرمتها ، افلستَ ممن حَمَل الضيَمَ عليها ووشمها بالتخاذل والضيّق ؟!

قلت : إن المتصدّين للتخطئة والتصحيح لم يتجاوزوا المعجم القديم ، ومنهم من لم يُطلِ النظر في هذا المعجم فيعرف ما فيه معرفة يستوفي فيها الكلمة واستعمالها . وكيف يتأتّى لفلان او فلان من اصحاب العلم المتصدّين للتخطئة وتقويم اللسان والقلم وهو لم يستوعب ما جاء في كلام الله العزيز ؟!

اعرف من خبر احد هؤلاء الفضلاء ، بل من متقدّمهم ممن ضربوا في هذا الامر بسهم صائب ، انه قد شارك في وضع كتاب مدرسي في «البلاغة» مع اثنين آخرين ، فاتفق الثلاثة على ان يضطلع اثنان منهم بوضع مادة الكتاب ، وينفرد صاحبنا المعنيّ بتقويم اللغة واساليب القول والكتابة بمراجعة الكتاب . ولما أن تم لصاحبيه وضع الكتاب ، اقبل هو يراجعه فوجد في فاتحته شيئا موجّها الى الطالب جاء فيه :

« فليتدبّر الطالب هذه الموضوعات ... » . كأن استاذنا الجليل قد هجس في نفسه ان « التدبّر » في قول كاتب مقدمة الكتاب من الخطأ فقال : « ان التدبّر » يعني النظر في الادبار .

اقول : لو ان استاذنا الجليل قد اطال النظر في كتاب الله العزيز

---

٢ — لأبي عثمان الجاهظ مادة لفوية ذات قيمة تاريخية كبيرة ، وكنت اشرت الى هذا في كتاب لي ما زال مخطوطا وسميته بـ «معجم الجاهظ» .

لقرا الآية الكريمة : « أفلا يتدبرون القرآن . . . » . ثم انه قد أثر عنه انه كان يقول : « يقال هذا الشيء عاديّ » وهو خطأ لان « العاديّ » هو الشيء القديم العتيق ، والنسبة الى « عاد » من الأمم البائدة الاولى ، ومن ذلك « العاديات » للنفائس والتحف . لقد قيل له : وكيف النسب الى « العادة » ؟ فلم يكن منه إلا أن تراجع وصدّق .

اقول : يُنَّ بيتدر المرء الى القول بـ « الخطأ » شيء يناقض العلم ذلك ان الإحاطة بالمستعمل وغير المستعمل من الأبنية والأساليب أمر عسير ، ومن هنا كان الاقتصار على ما في المعجم القديم لا يحقق غرضاً علمياً . الا ترى ان المعجم القديم لم يشر الى بناء « فظح » المضاعف وقد تحسبه من لغة العوام لانهم يستعملون « التفضيح » ولكنك تفاجأ حين ترى هذا البناء في « شرح الفضليات » للتبريزي حيث يقول (٣) : « والقصد الى التفضيح . . »

ثم نجد ابن المقفع يقول في « الادب الصغير » (٤) :

« فالسعيد الفالح ، والمرجؤ من لم يخصم » .

لقد اخلّ المعجم القديم بـ « الفالح » اسم الفاعل من « فَلَحَ » ذلك ان في المعجم « افلح » الرباعي ليس غير ، افجائز ان نذهب الى خطأ القول بـ « الفالح » وقد استعمله ابن المقفع بحجة ان المعجم لم يشر اليه ؟ ولا بد لي ان اتوجه الى أصحابنا الغبارى على العربية والساعين الى سلامتها فأقول لهم : إن الطريق الى معرفة الصحيح والخطأ في الأبنية والأساليب رهين بالنظر في كتاب الله العزيز والحديث الشريف ورسائل المواد الأخرى مما اشتملت عليه كتب اللغة والادب والتاريخ ، وان الاقتصار على المعجمات

٢ - التبريزي ، شرح الفضليات ( بتحقيق البجاوي ) ٢١٧/١ .

٤ - ابن المقفع ، الادب الصغير ( دار الجيل في بيروت ) ص ١٧٢ .

اللغوية لا يحقق هذا الغرض العسير .

إن أصحابنا أهل التصحيح وتخفيف الأساليب القويمة قد وقعوا في أوهم بسبب من نقص أدواتهم . لقد قال أحدهم مثلا : إن الصحيح « اجوزة السفر » لا « جوازات السفر » ، والحجة ما جاء في « أساس البلاغة » : « وخذوا اجوزة سفركم » ومثله في « التاج » .

أقول : وفات المصحح الفاضل المتوخي استعمال الأبنية الصحيحة ان انجاح استعمل في إحدى رسائله « الجوابات » ( ٥ ) جمعا لـ « جواب » . الا يحق لنا ان نقول بعد استعمال الجاحظ هذا ، بصحة « جوازات السفر » ، كما نقول بصحة « اجوزة » السفر الذي جاء ذكره في ( أساس ) الزمخشري وفي « تاج العروس » . . وقد جمع الجواب على « اجوبة » ( ٦ ) ايضا . وكنت قد لاحظت ، كما لاحظ غيري ، ان أهل التصحيح قد عرضوا لمواد نجدها مكررة مرددة منذ عصر الحريري الى يومنا هذا ؛ فانت تجد ان جلوم قال : الحوائج جمع حاجة من الخطأ الشائع ، وإن أثر في الشيء هو الصحيح لا أثر عليه . ولا يشير المتأخر من هؤلاء الى ما ذكره المتقدم حين يعود الى القول نفسه .

وسأعرض لنماذج من هذا الذي ترد في مصنفات أصحابنا الذين تصدوا الى تصحيح الأبنية والأساليب . وليس غريبا ان أقول : إن طائفة كبيرة مما ذهبوا فيه الى الخطأ قد ورد في كتب الأدب والتاريخ واللغة ، ولكنهم حين اقتصروا على المعجمات فاتهم علم كثير . على أن من الحق ان أقول إن بينهم من كان دائم النظر في كتب الأدب والتاريخ واللغة ، ولكن الاحاطة والشمول أمر معجز ، فقصر كما قصر غيره .

٥ - الجاحظ ، فصل من صدر كتابه في الجوابات في الإمامة ( المورد ج ٧ ، ١٩٧٨ ) .

٦ - ولابي هاشم الغزالي كتاب عنوانه « الاجوبة الغزالية في المسائل الاخرية » ط . مصر ١٢١٩ هـ .

قال غير واحد من الاساتذة العلماء في مادة التصحيح :

يقولون : تسرّب اليه بمعنى تسرّب فيه، والثانية هي الصواب. اقول  
اذا كان السابق المتقدم قد اشار الى هذا فلم يتكرّر علينا من جاء بعده  
فيحشّر هذا في مادته دون ان يشير الى سابقه ؟ وقال الشيخ ابراهيم  
اليازجي في « لغة الجرائد » (٧) : ويقولون : تخرّج على فلان ، وتخرّج في  
مدرسة كذا وهو خريج فلان .

وخلف بعده جماعة فأعادوا المسألة مع خلاف ، فقال احدهم : تخرّج  
فلان في الكلية الفلانية وليس تخرّج من الكلية .

اقول : والذي وقفت عليه في كتب الرجال اني قرأت كثيرا وتخرّج به  
جمهرة من العلماء .

واذا كنا قد عرفنا في باب التضمين قوله تعالى :  
« عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ » فهل ترانا انصفنا العربية وانصفنا انفسنا ؟  
انلا يكون من الجور ان نتشدّد الى هذا الحد ؟ قالوا : لقد حجرت واسعا .  
وقالوا : من الصواب ان نقول : تعرّفت الامور لا تعرّفت بها .

ان من المتقدمين في عصرنا من قال بهذا، الشيخ ابراهيم اليازجي في  
« لغة الجرائد » (٨) :

ويقولون : تعرّفت على فلان اذا احدثت به معرفة ، وهو من التعبير  
العامي .

ومرجع الشيخ اليازجي والذين أعادوا مقولته هو المعجم القديم .  
ولكن الاساليب تتغير، وان المعربين يصيرون الى انماط من الاعراب تخالف  
ما درج عليه متقدموهم . ولست اذهب مذهب اللغويين الأوائل فأحظر ان

يؤخذ بأقوال من سموهم « مولدين » أو « محدثين » ؛ تلك شئشنة  
 قديمة عفا عليها الزمان ؛ أفلا ترى ان من التعسف الكبير الآخذ بقول  
 ابي الفرج الاصبهاني/صاحب « الأغاني » الشهير، في اخبار « عبادل »  
 ونسبه وهو قوله : « فحرّكت بعيري لاتعرّف بهنّ وأنشدهنّ » ؛ ومثل هذا  
 ما قرأناه في « نفع الطيب » ، في الكلام على يوسف الدمشقيّ : وكان من  
 الذين أخفاهم الله لا يتعرّف به الا من تعرّف له ( ٩ ) .

ومما كرّره غير واحد من غير اشارة الى المتقدم السابق قولهم :  
 دُعُسْتَه السيارَة لا دُهُسْتَه .

وقولهم : كتاب شائق لا شيق .

وقولهم : « نُكْنَة الجنديّ » بضم الناء مع سكون الكاف لا « نُكْنَة »  
 بفتحتين .

وقولهم : « فلان يرأس اللجنة » بفتح الهمزة ، لا « يرئس » بكسرها .

وقولهم : « كابد فلان العذاب » لا « تكبّد » .

وقولهم : « استهتر بالخمر » لا « استهتر » .

أخيراً : ان ممن نبّه على هذا من السابقين ، ابو الفريّ بن الجوزي  
 في كتابه « تقويم اللسان » ؛ قال ناقلاً عن غيره : « تقول استهتر فلان بكذا »  
 بضم التاء الاولى وكسر الثانية على ما لم يُسمّ فاعله ، والعام ففتح  
 التاعين ( ١٠ ) .

وكان الاساتذة قد وقفوا على ما في « لسان العرب » حين صححوا  
 هذا الخذل الشائع ، لقد جاء في « اللسان » الحديث الشريف : سبّسق

٩ - من كتاب « الاستدراك على كتاب قل ولا تقل » للاستاذ صبحي البصام ص ٩٠ .

١٠ - تقويم اللسان ( دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦٦ ) ص ٧٧ .

المُفْرِدُونَ ؛ قالوا وما المُفْرِدُونَ ؟ قال الذين أُهْتِرُوا في ذكر الله . وجاء في حديث آخر : هم الذين اسْتَهْتِرُوا بذكر الله، اي اولِعُوا به . كما جاء في « اللسان » و« فلان مُسْتَهْتِرٌ بالشراب، اي مولِع به .

ومما رده اصحاب التصحيح من اقوال يأخذها لاحقهم عن سابقهم قولهم :

اسْتَيْتِ المدرسة لا تأسست .

و « ما زال الخلاف قائما » وليس « لا زال الخلاف قائما » .

و « هو عائل على غيره، وهم عائلة على غيرهم » وليس « هو عائلة على غيره » .

و « ينبغي لك » لا « عليك » . و « صادره على المال واستصفى ماله » لا « صادر ماله » .

هذه جملة موجزة لمواد ادرجت في كتب التصحيح في عصرنا هذا، يرددها غير واحد منهم مع ان شيئا منها قد تنبّه له المتقدمون . واريده ان اعرض لنمط آخر مما لم يُرد في هذه الكتب، بل اختص به علم من الاعلام من اهل الفضل والدراية والتبحر .

قال — رحمه الله —

قل : « أَيُّهُمَا أَفْضَلُ الْعِلْمُ أَمْ الْمَالُ » ولا تقل « أَيُّهُمَا أَفْضَلُ الْعِلْمُ أَمْ الْمَالُ » . والحجة ان « هما » في قولك « ايهما » ضمير يعود الى اسم ظاهر متأخر عنه لفظا ورتبة عودا غير مجاز .

وقال : « ان التركيب مخالف للمنطق اللغوي » .

اقول : ان ما ذهب اليه الاستاذ الجليل هو الاسلوب الفصيح الذي نجده في كلام المتقدمين الفصحاء ؛ غير ان الوجه الآخر الذي شدد النكير

عليه مما نواجهه في كلامهم أيضا؛ فمن ذلك ما جاء في أخبار أبي عمرو بن العلاء : انه كان يخاف الحجاج بن يوسف ، فكان يتستر . قال : فخرجت في الغلّس أريد التنقل من الموضع الذي كنت فيه الى غيره فسمعت منشدا ينشد :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْسِ لَهْ فَرْجَةٌ كَحُلِّ الْعِقَالِ .

وسمعت عجوزاً تقول : مات الحجاج ، فما أدري بأيّهما كنتُ أُسْرِبُ .  
أبقول المنشد « فَرْجَةٌ » بالفتح ، أم بقول العجوز : مات الحجاج ؟ ( ١١ )

ولقد استدرك الأستاذ صبحي البصام على استاذه الدكتور مصطفى جواد — رحمه الله — شواهد كثيرة تشير الى ان ما انكره وهو القول « ايهما » كلام فصيح وارد في كلام المتقدمين الفصحاء ، ومن ذلك :

١ — جاء في « نهج البلاغة » : وسئل عليه السلام ، أيّهما افضل العدل او الجود . ؟

٢ — وفي طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي : « ان ابا العطف قال : إن شابا لقي الفرزدق ، فقال له : ايهما احبّ اليك تسبق الخير او يسبقك » ؟

٣ — وفي « الاغاني » : أم عمر بنت مروان قالت لطويس المغني :  
ايهما احبّ : العاجل ام الآجل ؟ ( ١٢ )

واستوفى الأستاذ البصام من هذا خمسة عشر موضعا كلها تؤيد استعمال « ايهما » وعودها على الضمير المتأخر .

١١ — الزبيدي ، طبقات النحويين ص ٢٩ .

١٢ — البصام ، الاستدراك ص ١٢ — ١٤ .

ان هذا يعني ان العربية وإن دَرَجَت في سننٍ واضحٍ من النظام النحوي في نظم الكلم في الجمل المفيدة ، تتباعد كثيرا عن هذا السنن في طائفة من وجوه القول . ثم الم نذكر ان النحاة حين رسموا القاعدة في عدم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، اثاروا في الوقت الى شواهد ما جاء شاذا عن هذه القاعدة النحوية كقول ابي الاسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد نسبه ابن جني الى النابغة الذبياني :

جزى ربُّه عني عدي بن حاتم جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعلُ

وكتول حسان يرثي مطعم بن عدي احد اجواد العرب :

ولو ان مجدا اخذ الدهرُ واحدا من الناس ابقى مجده الدهرُ مطعما

وقال — رحمه الله — :

قل : « السكك الحديدية ولا تقل : السكك الحديدية » .

وقال شارحا العلة : وذلك لان السكك المذكورة مصنوعة كلها من

الحديد ولم يُضَف اليها شيء آخر من الفلزات والمعدنيات .

وهو يقول : إن الناس اتبعوا في هذا الخطأ ما جاء في « تذكرة

الكاتب » لاسعد خليل داغر .

وقد عرض لهذا القول الأستاذ البصام ف جاء بشواهد من الشعر

والنثر ما يردُّ به مقولة الدكتور مصطفى جواد، وخلص منها الى ان السكة

الحديد والسكة الحديدية كلاهما فصيح (١٣) .

وقال — رحمه الله — :

« قل اجاب عن السؤال ، ولا تقل اجاب على السؤال » .

اقول : إن القول بفصاحة الاستعمال الأول صحيح مليح، ولكن  
الاستعمال الثاني قد ورد في نثر المتقدمين كما ورد الاستعمال الأول،  
والشواهد كثيرة في كليهما .

ثم ان لاستعمال حروف الجر في العربية طرائق عدة تظهر ان بعضها  
ينوب عن بعض ويحل محله . وما القول بـ « التضمين » في هذه الادوات  
الا مظهر من مظاهر التطور اللغوي ، فاذا كان التضمين جائزا وقد عرض  
للعربية في عصورها المتقدمة ، فلم لا نقبل حلول « على » محل « عن » مثلا  
في قولنا : اجاب عن السؤال او على السؤال ؟

ولم لا نقول : وفق الحاجة تأسيًا بأبي عثمان الجاحظ كقوله في رسالته  
« استنجاز الوعد » « واسماؤكم وكُنُكُم بين فرح ونُجج ، وبين سلامة  
وفضل ، ووجوهكم وفق اسمائكم، واخلاقكم وفق اعراقكم » (١٤)

ومجيء « وفق » من غير ان يسبقها « على » كثير ، فهل آن للمتصدين  
للتصحيح ان يعيدوا النظر في مناهجهم ويتعقبوا النصوص في كتب الادب  
واللغة والتاريخ ؟ .

ثم انهم لم يأخذوا في ان « الایجاز » هو من البلاغة في الأساليب العربية  
حيث يجب الایجاز . ومن الایجاز البليغ قوله تعالى « واختار موسى قومه  
سبعين رجلا » اي من قومه . ان حذف الجار يفرضه علينا البلاغة العربية  
فنقول : حَدَّثَ اثناءَ ذلك ، او خلال ذلك ، وهو ابلغ مما نقول : « في اثناء »  
او « في خلال » .

ولقد عني بموضوع التصحيح في عصرنا جمهور من العلماء من اهل  
الفضل والدراية حتى اذا توفاهم الله خَلَفَ من بعدهم خَلْفٌ لم يكن لهم

من العلم ما كان لأولئك، فتعجلوا الطريق فكانوا كحاطب الليل، وعادوا الى ما سطره اولئك الاعلام فزادوه عبثا .

لم يكن هذا الخلف على علم بالعربية ، معتمدا على كثير من المواد التي توزعتها كتب الأدب والتاريخ . ومن أجل ذلك اقتصر جلهم على مادة من سبقهم فرددوها غير مشيرين الى أصحابها ، ثم انهم يصلون الى تلك المواد بلغة العصر الجديد التي كثر فيها التجاوز بل الخطأ .

ان احدهم يستعمل « التصويب » وهو يريد به « التصحيح » ، وهذا من لغة العصر ؛ فالتصويب ان تصوب كلاما اي تجده صوابا وتعدّه صوابا ، كان يقال : ابدى فلان رايه فصوّبته . وان آخر يستعمل « الكواهل » فيقول : « كواهل عقولهم » وما ادري اعرف صاحبنا معنى « الكاهل » ام جهله ؟ واذا كان قد عرفه فهل جائز استخدام هذه الاستعارة في حدود العقل ؟ وكيف يكون للعقول « كواهل » ؟

وكيف يتأتى هذا وقد عاب النقاد المتقدمون على ابي تمام قوله :

يا دهرُ قَوْمٍ من أخدعِكَ فقد اضججتَ هذا الانامَ من خُرْقِكَ

لقد هالهم ان يكون للدهر « اخدعان » كما يهولنا الآن ان نعير « العقول كواهل » . ويستعمل هذا النفر كلمة « التشويش » ، وهذه الكلمة عامية في عصرنا هذا ، يقال : « حدث تشويش في البلد » اي اختلاط واضطراب . ولقد عدّ اللغويون المتقدمون هذه الكلمة من العامية . قال ابن الأنباري : اجمع اهل اللغة على ان « شوش » عامية ( ١٥ ) ووهم الجوهري في عدّها في جملة الفصح الصحيح . اترى بعد هذا ان من الفصاحة ان نستعمل هذه في كتاب لغوي انصرفت لتصحيح الابنية والاساليب ؟!

و « التثويش » نظير « الفوضى » وقد استعملت « الفوضى » في  
المعنى نفسه ، والأصل فيها الجمع ، والمفرد « فضيض » ، ثم عرض لها  
الابدال ، فإذا قلنا : « الناس فوضى » فالمعنى : متفرقون مختلطون . قال  
الأفوه الأودي :

لا يصلحُ الناسُ فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهّاهم سادوا

ولست أرى ان يضطر مُعرب في كتاب في اصول العربية ان يستعمل  
« القرون الوسطى » مستعيراً هذا المصطلح من التاريخ الغربي المسيحي .

ثم ليس من التساهل والتعسف ان تستعمل وصف « الاملائية »

للاخطاء فنقول : « الاخطاء الاملائية » ؟ ان مصطلح « الاملائية »

ماخوذ من مادة « الاملاء » وهو ان المعلم يملئ على تلامذته ليختبر

معرفتهم بـ « رسم » الحروف ؛ وعلى هذا لا يمكن ان ينصرف « الاملاء »

الى معنى رسم الهزمة والالف المقصورة ، كأن ترسم الفاقائمة أو برسم الياء

ونحو هذا . ويستعملون « الاستعجال » بمعنى العجلة فيقولون : « ان

هذا الكتاب يعين المستشار المستعجل » . وكان الصواب ان يقسم

« العجلان » لأن الاستعجال والاعجال والتعجل بمعنى الاستحثاث وطلب

العجلة . وأعجله وعجله واستعجله اذا استحثه وطلب العجلة .

ومن العجب اننا نقف على اخطاء يذكرها هذا النفر من نراها الا في

كتبهم ، وهي إن وُجِدَتْ ففي استعمال الصبية او قل العوام ؛ وإلا فمن

يقول « المروءة » بفتح الميم أو « الخراج » لما يخرج من القرع او شبيهه ،

بفتح الخاء ؟

واني لأعجب من طائفة منهم في قولهم يقال : خرج عن القانون ولا

يقال : خرج على القانون . ولو قرأ هؤلاء في كتب التاريخ وأحصوا الخارجين

على السلطان في عصر بني أمية وعصر بني العباس لوجدوا جمهرة من

هؤلاء كلهم « خارج على السلطان » . ولا يعني هذا ان المرء حين يقول :

« خرجت عن الحد اللائق » مخطيء ، فكلاهما صحيح ، ولكل توجيه في  
الدلالة والمعنى ؛ فاعرف ذلك — رحمك الله —

ولم اكن أقصد الى استيفاء هذه المواد، ولو قد فعلت لكان لي منه  
كتاب براسه ما زلت احتفظ بمواده ، ولكني اقول : إن المعربين في العربية  
قد ضاقوا بها ذرعا فلم تسلس لهم، ولم تسلمهم قيادها لانهم لم يملكوها  
ولم يشقوا بالنظر في مصادرها .

واذا لم يكن هذا فكيف أقرأ في مجلة مغربية ان احدهم كتب : لقد خلا  
الوطاب وتنوعت الاسباب وكثرت السبل ...

اقول : إن صاحب هذا الكلام لا بد ان يكون قد فهم ان « الوطاب »  
مفرد لا جمع ل « وطب » ، ومن اجل هذا لم يلحق الفعل « خلا » بتاء  
التأنيث، في حين ان الفعل الذي أتى بعده مقترن بالتاء في قوله : « وتنوعت  
الاسباب » وبعده « وكثرت السبل »، مع ان الأمر جائز مع الفاعل اذا كان  
جمعا مكسرا . غير ان التزام تاء التأنيث في الجملتين مع خلو الاولى منها  
يشعر ان المُعْرِبَ حَمَلَ « الوطاب » على الافراد والتذكير ، وهو في حقيقته  
جمع . قال تأبط شرا :

اقول للخبان وقد صَفَرْتْ لَهُم      وطابي ويومي ضيق الحُجر مُعَوِرُ

ومثل هذا استعمالهم « اذ » وهو ظرف للزمان الماضي، استعمال  
« اذا » الشرطية فيقولون : « واذا لم يتهيا لي العمل في بغداد فقد غادرتها  
الى ... » .

والصواب « اذا » اما « اذ » فكقوله تعالى : « رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا  
بعد اذ هديتنا » .

وبعد فهذه إلمامة موجزة بشيء يتصل بمبحث سلامة العربية ونهج  
المعنيين فيه، لم أرد منه أن أقسو على احد من العاملين ، وفقهم الله لخبر  
هذه اللغة الشريفة .

الدكتور ابراهيم السامرائي